

والفاعل تنقاد بفتح اوله مصدر وقد على غير قياس مضان الى فاعله وهو المصاير
 ان كما يعني بعد الصدايق الدرامه فاستدركه جميع ما في من المصاير
 على وزن تفعال فهو بالفتح سوى ثلثا وتبيان فانها بالسر وقد نظمت ذلك
 فقلت بثلثا مع قياس فاكسر لاول وغيرهما فافتح كذا ذكر الخليل
 ولله على جميع الناس وهو فاسد لا فتنه انه يجب على الناس مستطيعهم
 وغير مستطيعهم ان يح البسته المستطيع وغيره ما يشع كجر فعل امر
 وما مفعولها وفعل ما في معنى المفعول وما ثاب فاعل ويتبع صلة ما وما
 جرم مفعول اسم في محل نصب على المفعولية يتبع وجرح فعل ما في غير
 لان الطلب لا يوصل به الموصول محسن خبر محذوف والوجه جواب الشرط
 اي فوجس يعني ما ذكر من مرعاة الحال حسنا او قيل ان محسن حتى يجر
 في الزواج تاجر بمعنى سارق العاجرة التي هي وقتها اشتداد الحر والبراح المراد
 به ما بين الزوال والليل وهما جها الضمير للثبات وهي اني الجهر اي اثارها في
 وقت طلب المال اي طلبها للجار وفي نسخة هاجره وطلب منصوب بفتح
 الخافض اي هاجره الطلب مثل طلب المعقب وجهته منصوب لانه مفعول
 طلب والشاهد في المعلوم كما ذكره الهم والمعقب بضم الميم وتسر القاف
 اسم فاعل الضمير الطالب لانه ياتي في عقب غيره قد كنت دايمت
 من المدائنه وهي المعامله وقوله يخافه الا فلاس مصدر مضاف
 لمفعول وفاعله محذوف اي يخافني الا فلاس واللياليك بفتح اللام الكثر من
 كسرهما مع تسديد الياء وهو المظلم بالدين
 عرفني في الكافية بانها ما صنع من مصدر رموز فالمراد ليدل على فاعله غير
 صالح للاضافة اليه كقوله اسم فاعل في العمل اي من جهة التعدي والذوق
 وان كان اسم الفاعل جورا صافته المفعول وتدخل اللام على مفعوله المتأخر
 بخلاف الفاعل فيما في العمل متعلق بما في قوله كفعله من معنى التشبيه
 احوال متضمنة في الظرف او متعلق بالاستقرار ان كان عن مضية
 اي مضى حدوثه والجار متعلق بمحذوف بكسر الزاي والباء المضمرة بمعنى
 فما اتي في محذوف عن مضيه واعتبر من هذا ايان محذوف اسم مكان فلا
 يعمل ويرد هذا بانها يصلح المصدر ايضا لكنه ج سماهي القياسي اذ

اعمال اسم الفاعل

القياس

القياس في مصدر الفتح كما بين في محله ويجوز هذا ان يكون الماض صالحا
 لان يقع في موضع المصارع والاعمال نحو كان زيد ماضيا على المس فان
 يصح زيد يضرب عمر والمس بخلاف هذا اصناف زيد المس فان لا يصح هذا
 يضرب زيد المس افاد اسم ان كان مستقبلا وحال هذا الشرط بالمشية
 لنصب المفعول اما الفاعل فانه يرفعه اذا كان بمعنى الماض ايضا مضرا
 بلا خلاف وظاهره على كلام سيبويه انه في النكت لكن نقل اسم ان فيه
 خلافا للاصح العمل منسبة لمعنى الضمير في الرجوع للفعل الماضي
 لان ضارا يمثله جرح على ضرب في الحركات والسكنات حكاية حال مضية
 والمعنى يبسط ذراعهم يدليل ونقلهم ولم يقل وقتلناهم قاله الاثني
 حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كالك موجود في ذلك الزمان
 او تقدر ذلك الزمان موجود الاذن ولكن هذا في حق الخلق الا في حق
 وقد لا جاز الخلق لان الدنيا والاخرة في علم الله تعالى كالمساعة الواحدة اه فانه
 الي الفاعل لان وفي استقامتا الواو اما المصطف على كان او الحال بتقدير فداي
 حال اهل الكعبة وقد وفي وما ذكره المض في هذا البيت في معنى الشرط الواحد وانما قال
 فبعضه وان لا تظن الا شئوني وولي ما يقربه من الفعلية ان ولي استقامتا الواو والحاصل
 في ما سطر جانب ان اسم الفاعل ان كان بال عمل مطلقا والاعمال باربعة شروط الاول كونه
 كفعال فعل وفي بمعنى الحال او الاستقبال والثاني الاعتماد والثالث ان لا يوصف والرابع
 كلامه ما يورد ان لا يوصف او حرف نداء الصواب ان النداء ليس من ذلك والمسوخ
 انما هو الاعتماد على الموصوف المحذوف والتقدير في نحو يا طالعا جسيلا
 يا رجلا طالعا جسيلا نداء شحوي واجب بان المصطفى ان النداء مسوخ
 بل ادعى انه اذا ولى حرف النداء عمل وذلك يصدق بكون المسوخ الاعتماد
 على الموصوف المحذوف فالصواب ذكر مقنة المسوخ لا المسوخ وفيه انه لا فائدة
 في هذا لانه ذكر الاعتماد على الموصوف في قوله وقد يكون نعتا لوجه
 بان فائدة دفع قوهما في محبة صفة انما يجرى في غير النداء وان النداء
 مانع من اعتباره لان النداء متعدي الفعل كونه من خواص الاسم
 افاده ابن قاسم وكما في الحكم خبرية في موضع رفع بالابتداء خبر
 محذوف اي لا يتعداه نظره شيئا ومن سمي غيره متعلق بما في وسعي فمضاه

علم او فاعل اي وولي او ولي نحو انما قال
 الالهيان اي ما سطر الاسم الالهيان ان ه سمي